
أمن الإنسان الآن





مع كون أمن الإنسان هو الهدف، يجب أن تكون هناك استجابة أقوى وأكثر تكاملاً من المجتمعات والدول في جميع أنحاء المعمورة

والعشرين – استجابة لتهديدات تراجع التنمية، ولتهديدات العنف. وبناتقال أخطار كثيرة هكذا في عالم اليوم المترابط، يجب أن تستجيب السياسات والمؤسسات بطرائق جديدة لحماية الأفراد والمجتمعات ولتمكينهم من الانتعاش. ولا يمكن أن تكون هذه الاستجابة فعالة إذا جاءت مجزأة، من أولئك الذين يتعاملون مع الاهتمامات الإنسانية، وأولئك الذين يتعاملون مع التنمية. فمع كون أمن الإنسان هو الهدف، يجب أن تكون هناك استجابة أقوى وأكثر تكاملاً من المجتمعات والدول في جميع أنحاء المعمورة.

الأمن المتمحور حول الناس – لا الدول

يحتاج المجتمع الدولي حاجة ماسة إلى نموذج جديد للأمن. لماذا؟ لأن الجدل بشأن الأمن تغير تغيراً هائلاً منذ بداية الدعوة إلى أمن الدول في القرن السابع عشر. فوفقاً لتلك الفكرة التقليدية، تحتكر الدولة الحقوق ووسائل حماية مواطنيها. ويكتسب ويوسع كل من قوة الدولة وأمنها حفاظاً على النظام والسلام. ولكن في القرن الحادي والعشرين، أصبحت التحديات للأمن وحّماته أكثر تعقيداً. فالدولة ما زالت المسؤولة الأساسية عن الأمن. إلا أنها كثيراً ما تفشل في الوفاء بالتزاماتها الأمنية – بل وأصبحت في بعض الأحيان مصدرراً للتهديد بالنسبة لمواطنيها. وهذا هو ما يستوجب تحويل الاهتمام من أمن الدولة إلى أمن الناس – أي إلى أمن الإنسان (الإطار ١-١).

وأمن الإنسان يكمل أمن الدولة، ويعزز حقوق الإنسان، ويقوي التنمية البشرية. فهو يسعى إلى حماية الناس من طائفة واسعة من التهديدات للأفراد وللمجتمعات، كما يسعى إلى تمكينهم من أن يتصرفوا لصالحهم. ويسعى أيضاً إلى تشكيل تحالف عالمي لتعزيز السياسات المؤسسية التي تربط بين الأفراد والدولة – والتي تربط بين الدولة والعالم أجمع. ومن ثم يجمع أمن الإنسان بين عناصر الأمن والحقوق والتنمية المتعلقة بالإنسان.

إن تدفقات السلع والخدمات والتمويل والناس والصور، التي تحدث على صعيد العالم الآن، تسلط الضوء على أوجه الترابط الكثيرة في أمن جميع الناس. فنحن نتقاسم كوكباً ومجالاً حيويّاً وترسانة تكنولوجية ونسيجاً اجتماعياً. وأمن أي شخص وأي مجتمع وأي أمة يتوقف على قرارات آخرين كثيرين – بطريقة عرضية في بعض الأحيان، ومحفوفة بالمخاطر في بعض الأحيان. وقد أدى التحرر السياسي في العقود الأخيرة إلى حدوث تحولات في التحالفات وإلى بدء تحركات نحو الديمقراطية. وأتاحت هذه العمليات فرصاً للناس ولكنها أوجدت أيضاً مزالق جديدة. واندلعت داخل الدول أوجه عدم استقرار سياسي واقتصادي، ينطوي بعضها على صراعات مريرة تسفر عن خسائر فادحة وقلق. ومن ثم أصبح الناس في جميع أنحاء العالم، في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء، يعيشون في ظل ظروف عدم أمن مختلفة.

ولقد كانت استجابة المؤسسات لذلك استجابة تدريجية. فأنجزت الأمم المتحدة عمليات لحفظ السلام في التسعينات أكبر مما أنجزته في أي وقت مضى في تاريخها. وتفاوضت أيضاً على اتفاقات دولية جديدة لوقف بعض التهديدات. وحولت الشركات عبر الوطنية، العاملة في بلدان كثيرة، الفتوحات العلمية والمعلوماتية إلى تطبيقات عملية. وهي تستكشف بانتظام أسواقاً وثقافات متنوعة، مما ييسر تبادل السلع والخدمات. وتجد الكيانات الإقليمية سبلاً ملائمة لتنسيق أعمالها. وتنتعش منظمات المجتمع المدني، اعتماداً على الاتصال الإلكتروني المنخفض التكلفة لإبقاء مصروفاتها في أضيق الحدود.

ودعوة هذا التقرير إلى أمن الإنسان هي استجابة لفرص جديدة لدفع قاطرة التنمية، وللتعامل مع الصراعات، ولإخماد التهديدات الكثيرة لأمن الإنسان. ولكنها أيضاً استجابة لانتشار الخطر في القرن الحادي

الإطار ١-١ إعادة التفكير في الأمن: ضرورة لأفريقيا

لقد كانت أفكار الأمن التقليدية ، التي شكلتها الحرب الباردة إلى حد كبير ، تتعلق أساساً بقدرة الدولة على مواجهة التهديدات الخارجية. وكانت التهديدات للأمن والسلام الدوليين تعتبر عادة أيضاً تهديدات من خارج الدولة (انظر ، على سبيل المثال ، الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة). وفي الأونة الأخيرة حدث تحول في التفكير بشأن الأمن. ففي أفريقيا ، مثلاً ، يمكن إرجاع هذه التحولات إلى صراعات الأفارقة الداخلية ضد الحكم والاحتلال الاستعماريين ، سواء في الجزائر أو أنغولا أو الرأس الأخضر أو كينيا أو موزامبيق أو ناميبيا أو جنوب أفريقيا أو زيمبابوي.

وتشكلت الآراء المتعلقة بالأمن نتيجة لتجارب الاستعمار والاستثمار الجديد ونتيجة للعمليات المعقدة التي تألفت فيها القوى الداخلية والخارجية معاً للسيطرة على الشعوب وإخضاعها. وكان العدو يأتي من داخل الدولة ، وكانت الظروف التي يعيش فيها الناس كل يوم تجعلهم في حالة انعدام أمن مزمّن. وأدخلت هذه التجارب ضمّن الجدول مسائل من قبيل من هو الذي يهجم أمنه ، وتحت أي ظروف ، وما هي الأسس الأخلاقية والقانونية لما يسمى الآن ” حرباً عادلة“.

وقد كانت هذه التجارب والتصورات هامة في تشكيل قضايا تبدو متفرقة ، من قبيل الكيفية التي عبأت بها الحركة النسائية قواها ضد القمع ، والشكل الذي تتخذه إعادة التعمير والتنمية والمصالحة في البلدان المستقلة حديثاً . وكان من اللافت للنظر في أفريقيا الطريقة التي ربطت بها الحركة النسائية ضروب النضال في سبيل الاستقلال والأمن الوطنيين بالنضال في سبيل المساواة والعدل الاجتماعي . إلا أن استمرار تهميش البلدان في أفريقيا باستبعادها من عمليات النمو الاقتصادي والتنمية عززت تصورات الاستبعاد والضعف. ولهذه الأسباب ، تزايد ربط التنمية والقضاء على الفقر وزيادة المساواة الاجتماعية بتسوية الصراعات وبناء السلام وبناء الدولة في أفريقيا. واتسع نطاق التفكير بشأن الأمن من اهتمام حصري بأمن الدول إلى اهتمام بأمن الناس. وظهرت إلى جانب هذا التحول فكرة أن الدول يجب ألا تكون هي المدلول الوحيد أو الرئيسي للأمن. فقد أصبحت مصالح الناس أو مصالح البشرية ، كمجموعة ، هي محور التركيز. وبهذه الطريقة ، يصبح الأمن حالة شاملة يعيش في ظلها فرادى المواطنين في حرية وسلام وأمان ويشاركون مشاركة كاملة في عملية

الحكم. كما أنهم يتمتعون بحماية الحقوق الأساسية، وتتاح لهم سبل الحصول على الموارد وعلى الضروريات الأساسية للحياة ، ومن بينها خدمات الصحة والتعليم ، ويعيشون في بيئة لا تلحق الضرر بصحتهم وسلامتهم . ومن ثم فإن القضاء على الفقر حيوي لكفالة أمن جميع الناس ، فضلاً عن أمن الدولة.

وهذا المفهوم لأمن الإنسان لا يجعل أمن الناس يحل محل أمن الدولة. فهو يرى أن الجانبين يعتمد كل منهما على الآخر. فالأمن بين الدول يظل شرطاً ضرورياً لأمن الناس ، ولكن الأمن القومي لا يكفي لضمان أمن الناس. ولذلك ، يجب أن توفر الدولة أشكالاً شتى من الحماية لمواطنيها. ولكن الأفراد يحتاجون إلى حماية من السلطة التعسفية للدولة ، وذلك من خلال سيادة القانون والتركيز على الحقوق المدنية والسياسية فضلاً عن الحقوق الاجتماعية – الاقتصادية.

ومما له مغزى أن هذا التفكير بشأن الأمن موجود إلى جانب استحداث مبادرات متجددة تركز على التعاون وتجديد الحياة على الصعيدين الإقليمي والقاري. ويتبدى فعلاً التلاقي في فهمنا لقضايا الأمن وفي نظرتنا إلى تأثيراتها على حياة الناس في وثائق تأسيس الاتحاد الأفريقي ، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ، ومؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا ، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بعد إصلاحها ، بما في ذلك جهازها المعني بالسياسات والدفاع والأمن. ولكن هذا لا يعني ، بطبيعة الأمر ، نهاية الجدول بشأن دور الدولة في إدارة الأمن. بل هو ، بالأحرى ، يعزز وجهة النظر القائلة بأنه بدون المشاركة الشعبية في تشكيل جداول الأعمال المتعلقة بالأمن ، ستمضي النخب السياسية والاقتصادية بمفردها في عملية تؤدي إلى زيادة تهميش وإفقار شعوب أفريقيا. وفي ضوء هذه الخلفية يجب أن تصبح فكرة أمن الإنسان أداة ووسيلة لتعزيز مصالح البشرية ، وبخاصة في أفريقيا. فإعادة التفكير في الأمن بطرائق تجعل الناس ومشاركتهم هما المحور ضرورة من ضرورات القرن الحادي والعشرين.

فرين غينوالا

ملحوظة: استناداً إلى بيان أدلى به في ”مؤتمر البرلمان المتحدة من أجل وحدة أفريقيا“ ، في كيب تاون في حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

من ثم يجمع أمن الإنسان بين عناصر الأمن والحقوق والتنمية المتعلقة بالإنسان



المقبلة في أن تراث بيئة طبيعية صحية، هي اللبنة المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان، والأمن القومي بالتالي^١.

ويعزز أمن الإنسان أيضاً كرامة الإنسان. فافاق الناس تتجاوز كثيراً مجرد البقاء على قيد الحياة، بحيث تمتد إلى مسائل الحب والثقافة والإيمان. وحماية مجموعة أساسية من الأنشطة والقدرات أمر جوهري لأمن الإنسان، ولكن هذا وحده ليس كافياً. فأمن الإنسان يجب أن يرمي أيضاً إلى تنمية قدرات الأفراد والمجتمعات لكي يختاروا اختيارات مستنيرة ويتصرفوا بما يخدم قضايا ومصالح في مجالات كثيرة من مجالات الحياة. وهذا هو ما يجعل أمن الإنسان يبدأ من الاعتراف بأن الناس هم أنشط المشاركين في تحديد رفاههم. فهو يبنى على جهود الناس، معززاً ما يفعلونه من أجل أنفسهم.

أمن الإنسان وأمن الدولة

يكمل أمن الإنسان "أمن الدولة" من أربعة جوانب (الإطار ١-٢):^٢

- فاهتمامه هو الفرد والمجتمع، لا الدولة.
- وتشمل التهديدات لأمن الناس التهديدات والأوضاع التي لم تكن تصنف دائماً على أنها تهديدات لأمن الدولة.
- ونطاق الجهات الفاعلة أوسع من مجرد الدولة وحدها.
- وتحقيق أمن الإنسان لا يتضمن مجرد حماية الناس بل يتضمن أيضاً تمكين الناس من أن يدافعوا عن أنفسهم.

الأمن المتمحور حول الناس. يركز أمن الدولة على الدول الأخرى التي توجد لديها مخططات عدوانية أو عدائية. وقد قامت الدول ببناء هياكل أمنية قوية للدفاع عن نفسها – عن حدودها ومؤسساتها وقيمها وأعدادها. أما أمن الإنسان فهو يحول التركيز عن العدوان الخارجي إلى حماية الناس من مجموعة مختلفة من التهديدات.

وتعريف لجنة أمن الإنسان لأمن الإنسان هو: حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته. فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية – تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة. ويعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة (القاسية) والمتفشية (الواسعة النطاق). ويعني استخدام العمليات التي تبني على مواطن قوة الناس وتطلعاتهم. ويعني إيجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح معاً الناس لبناً البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة.

وجوهر الحياة الحيوي هو مجموعة حقوق وحريات أولية يتمتع بها الناس. ويتفاوت بين الأفراد والمجتمعات ما يعتبره الناس "حيوياً" – أي ما يعتبرونه "جوهرياً للحياة" و"حاسم الأهمية". وهذا هو السبب في أن أي مفهوم لأمن الإنسان يجب أن يكون مفهوماً دينامياً. وهذا هو أيضاً السبب في أننا نحجم عن اقتراح قائمة مقسمة إلى بنود تمثل ما يتكون منه أمن الإنسان.

وكما أكد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، ينضم أمن الإنسان إلى بنود جداول الأعمال الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية. فأمن الإنسان شامل بمعنى أنه يحقق التكامل بين جداول الأعمال هذه :

يتضمن أمن الإنسان بأوسع معانيه ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة. فهو يشمل حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية، وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته. وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضاً خطوة نحو الحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع الصراعات. والتحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف، وحرية الأجيال

يواجه الأمن تحديات جديدة. ففي الماضي، كان يُفترض أن التهديدات للأمن تنبع من مصادر خارجية. وكان أمن الدولة ينصب أساساً على حماية الدولة - أي حماية حدودها ومواطنيها ومؤسساتها وقيمتها - من الهجمات الخارجية. وعلى مدى العقود الأخيرة اتسع نطاق مفهومنا لأمن الدولة وللأنواع الكثيرة من التهديدات. فعلاوة على تأمين الحدود والمواطنين والقيم والمؤسسات، أصبحنا نتفهم مخاطر التلوث البيئي، والإرهاب العابر للحدود الوطنية، والتحركات السكانية الضخمة، والأمراض المعدية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والأهم أن هناك اعترافاً متزايداً بدور الناس - دور الأفراد والمجتمعات - في كفالة أمنهم.

واتساع نطاق الأمن هذا هو انعكاس لتغير البيئات الدولية والوطنية. فالصراعات الداخلية تجاوزت الصراعات بين الدول كتهديدات رئيسية للسلام والأمن الدوليين. وأدت عملية العولمة إلى تحول عميق في العلاقات بين الدول وداخلها. ومع أن من تتاح لهم الآن سبل الحصول على المعلومات وعلى السلع الاجتماعية الأساسية أصبح عددهم أكثر مما كان في أي وقت مضى، فإن الفجوات بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة - وبين الأثرياء والمعوزين من البشر - لم تكن أيضاً قط أكبر مما هي الآن. ومن الطبيعي أن استبعاد جماعات بأكملها من الناس وحرمانها من ثمار التنمية يسهم في حدوث توترات وعنف وصراعات داخل البلدان.

وتحقيقاً للسلام والاستقرار في عالم اليوم المترابط، لا يكفي منع تأثيرات الصراعات العنيفة الداخلية والتخفيف منها. فمن المهم أيضاً مناصرة حقوق الإنسان، والسعي إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع والعدالة، واحترام كرامة الإنسان وتنوعه. ومن الحاسم بنفس القدر تنمية قدرة الأفراد والمجتمعات على أن يختاروا اختيارات مستنيرة وأن يتصرفوا بما يخدم مصالحهم.

ويتطلب أمن الإنسان، من نواحٍ كثيرة، شمول المستبعبدين. فهو يركز على وجود ثقة كافية لدى أوسع مجموعة ممكنة من الناس في مستقبلها - ثقة كافية في أنها تستطيع أن تفكر فعلاً في اليوم التالي، والأسبوع التالي، والسنة التالية. ومن ثم فإن حماية الناس وتمكينهم مسألة تتعلق بإتاحة إمكانات حقيقية للناس لكي يعيشوا في سلام وكرامة. ويعزز أمن الإنسان، إذا نُظر إليه من هذه الزاوية، أمن الدولة، ولكنه لا يحل محله.

ونحن نقف في بداية القرن الحادي والعشرين عند مفترق طرق خطير. فاستجابة لتهديد الإرهاب ولانتشار

أسلحة الدمار الشامل، قد تردت الدول إلى مفهوم أضيّق لأمن الدولة - بدلاً من أن تعزز أمن الإنسان. وأصبحت مصادقية ومشروعية المؤسسات والاستراتيجيات المتعددة الأطراف موضع شك، كما أخذت التحالفات الطويلة الأمد بين الدول تتآكل. وتحت ستار شن حرب على الإرهاب، تُنتهك حقوق الإنسان وينتهك القانون الإنساني. وحتى الالتزامات بالاتفاقات الدولية الأسبق يُعاد النظر فيها.

ويبدو أن العمل الإنساني يمر الآن بأزمة أيضاً. وقليلة هي الحالات التي تعبر عن هذه التطورات الجديدة أكثر من الصراع المستمر بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فالحرمان من إمكانية وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى المدنيين، وإغلاق مجتمعات بأكملها، وتدمير الممتلكات المدنية للاجئين عمداً، مثلما حدث في مخيم جنين في سنة ٢٠٠٢، هي أمور تشير كلها إلى جعل الناس رهينة لحماية مقتضيات أمن الدولة. ولا يولى سوى قدر طفيف للغاية من الاهتمام، كما في حالة العراق، لتأثير ذلك على المدنيين ولدلالاته المحتملة في ما يتعلق بصون مبادئ الحياد والنزاهة والاستقلال التي توجّه العمل الإنساني. ولا ينبغي استخدام تقديم المساعدة الإنسانية التي تنقذ الحياة كأداة للمساومة في قضايا التسلح، كما هو الحال فيما يتعلق بالتسلح النووي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وفي عالم يتزايد فيه الترابط والقضايا العابرة للحدود الوطنية، لا يمكن أن تكون الإجابة هي العودة إلى الأحادية والتفسير الضيق لأمن الدولة. والأمم المتحدة هي الخيار الوحيد والأفضل المتاحة للحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين فضلاً عن حماية الناس، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو الرأي السياسي. والقضية هي كيف يمكن زيادة فعالية الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى في منع ومكافحة التهديدات وحماية الناس، وكيف يمكن استكمال أمن الدولة بأمن الإنسان على صعيد المجتمع المحلي وعلى الصعيدين الوطني والدولي.

ومما يبعث على الخوف الآن أن أخطار الحرب أصبحت تخيم حالياً أكثر مما كانت في أي وقت مضى - وأن مئات الملايين من الناس لا يشعرون بالأمان الكافي لكي يعيدوا بناء منازلهم أو لكي يحرقوا حقولهم أو لكي يرسلوا أطفالهم إلى المدارس. ويجب معالجة جدول الأعمال اللازم، على اتساعه وتعقده، بدءاً من التهديدات المتفشية والخطيرة التي تواجه الناس اليوم. والآن أكثر من أي وقت مضى، أمن الإنسان جوهرى.

يوسّع أمن الإنسان نطاق محور التركيز من أمن الحدود إلى حياة الناس والمجتمعات داخل تلك الحدود وفيما يتجاوزها



تكون الأراضي الواقعة داخل الحدود آمنة فحسب من العدوان الخارجي. وعلى الاختلاف من النهج التقليدية التي تحوّل الدولة المسؤولية الكاملة عن أمن الدولة، تنطوي عملية أمن الإنسان على مجموعة متنوعة أوسع كثيراً من الجهات الفاعلة والمؤسسات – وبخاصة الناس أنفسهم.

ويُعنى أمن الإنسان بالصراعات العنيفة. فأيّما كان شكل العنف، سواء كان إرهاباً أو جريمة أو حرباً، فإنه يقلقل أمن الناس. فما يربو على ٨٠٠.٠٠٠ شخص يفقدون أرواحهم سنوياً من جراء العنف الفتاك – وفي سنة ٢٠٠٠ كان زهاء ١٦ مليون شخص يعيشون كلاجئين^٣. وتستمر التأثيرات الكارثية للحرب عدة أجيال. فذكريات الصراع والفقدان تدوم، مما يؤثر على قدرة الناس على أن يعيشوا معاً في وئام.

ويتعلق أمن الإنسان أيضاً بالحرمان: بدءاً من الفقر المدقع والتلوث واعتلال الصحة والأمية، وانتهاءً بغير ذلك من العلل. ومن بين مخاوف الفقراء الرئيسية الحوادث الكارثية والمرض – لدى ما يسببانه من خسائر لأرواح البشر – إذ نجم عنهما في سنة ٢٠٠١ أكثر من ٢٢ مليون حالة وفاة كان يمكن الحيلولة دون حدوثها. والحرمان من التعليم خطير على وجه الخصوص بالنسبة لأمن الإنسان. فبدون التعليم، يصبح الرجال، وتصبح النساء على وجه الخصوص، في وضع سيئ كعمال منتجين، وكأباء وأمّهات، وكمواطنين قادرين على التغيير الاجتماعي. وبدون الحماية الاجتماعية، يمكن أن يؤدي الضرر الشخصي أو الانهيار الاقتصادي إلى دفع الأسر إلى العيش في فاقة وفي يأس. وكل هذه الخسائر تؤثر في قدرة الناس على الدفاع عن أنفسهم.

وكل تهديد من هذه التهديدات، وهو مروّع في حد ذاته، يستدعي الاهتمام. ومع ذلك فإن التصدي لهذه المجموعة المتنوعة من أوجه انعدام الأمن تصدياً فعالاً يتطلب اتباع نهج متكامل. فذلك النهج من شأنه أن يجعل المجموعة الكاملة من أوجه حرمان الإنسان موضع نظر، لصالح جميع

التهديدات. كان المقصود بأمن الدولة هو حماية الحدود الإقليمية بواسطة قوات عسكرية، وحمايتها من قوات عسكرية. أما أمن الإنسان فهو يشمل أيضاً حماية المواطنين من التلوث البيئي، والإرهاب العابر للحدود الوطنية، وتحركات السكان الضخمة، والأمراض المعدية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأوضاع القمع والحرمان الطويلة الأمد.

الجهات الفاعلة. مجموعة الجهات الفاعلة أكبر أيضاً. فلم تعد الدول هي الجهات الفاعلة الوحيدة. إذ تشارك المنظمات الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، في إدارة القضايا الأمنية – كما هو الحال في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحظر الألغام الأرضية، وتعبئة الجهود على نطاق هائل دعماً لحقوق الإنسان.

التمكين. يستتبع تأمين الناس أيضاً تمكين الناس والمجتمعات. وفي حالات كثيرة يمكن أن يساهم الناس مباشرة في تحديد وتنفيذ الحلول لورطة انعدام الأمن. ففي حالات ما بعد انتهاء الصراعات، مثلاً، يمكن أن يؤدي الجمع بين مختلف الجهات المعنية معاً لإعادة بناء مجتمعاتها المحلية إلى حل المشاكل الأمنية.

وأمن الإنسان وأمن الدولة يعزز كل منهما الآخر ويعتمد كل منهما على الآخر. فبدون أمن الإنسان لا يمكن تحقيق أمن الدولة، والعكس بالعكس. فأمن الإنسان يتطلب وجود مؤسسات قوية ومستقرة. وفي حين أن أمن الدولة متمحور حول الدولة، فإن أمن الإنسان واسع النطاق.

اتساع نطاق أمن الإنسان اتساعاً متميزاً
من ثم يوسّع أمن الإنسان نطاق محور التركيز من أمن
الحدود إلى حياة الناس والمجتمعات داخل تلك الحدود
وفيما يتجاوزها. فالفكرة هي أن يكون الناس آمنين، لا أن

إن التركيز على أمن الإنسان يضيف منظوراً هاماً للتحديات العالمية الماثلة الآن

ويؤدي الظلم الاقتصادي وانعدام المساواة اقتصادياً إلى استقطاب المجتمعات أيضاً. فتحمل الصراعات من سكان يكونون مسلمين لولا ذلك هو ظاهرة فريدة في كثير من أنحاء العالم المعاصر، وبخاصة حيثما يشعر قطاع كبير من السكان بأنه يلقي معاملة سيئة أو لا يشمل التقدم الاقتصادي والاجتماعي العالمي. وكثيرون ممن يعتبرون العنف غير مقبول على الإطلاق في حياتهم الشخصية يبدون معارضة طفيفة بدرجة لافتة للنظر للعنف السياسي الذي يعتبرونه جزءاً من الكفاح ضد الظلم – سواء كان في سبيل جماعتهم الإثنية أو أمّتهم أو عقيدتهم.

وفي الحالات الانتقالية أيضاً، يجب ألا يغيب عن النظر كل جانب من جوانب أمن الإنسان وذلك حفاظاً على التوازن مع المضي قُدماً. وهذا التوازن يمكن أن يكون هشاً. ففي حالات ما بعد انتهاء الصراعات، إذا ركزت البلدان تركيزاً شديداً على توطيد الاستقرار السياسي فإن الانتكاسات الاقتصادية (أو أي مجموعة من العوامل الأخرى) قد تزعزعها. فعند الانتقال من الشيوعية إلى الاقتصاد المفتوح، كان هناك ما يدعو إلى الاحتفال في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق. ومع ذلك فقد انخفض متوسط دخل الفرد في طاجيكستان بنسبة ٨٥٪، بحيث أصبح أربعة أخماس السكان يعيشون تحت خط الفقر. وفي أمريكا اللاتينية، غالباً ما أعاق النمو البطيء أو السالب، وضعف المؤسسات، والفساد، وتراجع الحماية الاجتماعية، عملية التحول من الحكم السلطوي إلى الديمقراطية، مما جعل الناس يتساءلون عن عدم تحقيق أشكال الحكم الديمقراطية الثمار الموعودة.

أمن الإنسان وحقوق الإنسان

إن التركيز على أمن الإنسان يضيف منظوراً هاماً للتحديات العالمية الماثلة الآن. ولكن يثير السؤال التالي: ما هو شكل الارتباط بين أمن الإنسان والنهج الأخرى المتبعة فعلاً في الأمم المتحدة؟

الناس. فهو نهج لن يهتم بحماية اللاجئين من العنف المستمر فقط – بل سيهتم أيضاً بصحتهم وسبل عيشهم. وسيركز على توفير التعليم الأساسي للفقراء – ولكنه سيركز على التعليم الأساسي المأمون الذي يقوي المجتمع المدني ويوجد مجتمعات متسامحة. ولن يركز على السلام مع استبعاد التنمية، ولا على البيئة مع استبعاد الأمن. بل سيجعل مجموعة متنوعة من المتغيرات الأساسية موضع نظره بالكامل.

والسلام والتنمية كلاهما ليسا مهمين فحسب. بل هما مترابطان أيضاً. ولا بد من تتبع السلسلة التي تبدأ من الفقر والحرمان وتنتهي بالصراعات العنيفة – والعكس – بعناية. فالحرمان مستمر في بلدان لا تندلع فيها صراعات، والصراعات تندلع في بلدان تنعم برخاء نسبياً. والحرمان والمعاملة غير المتساوية قد لا يولدان تمرداً على الفور، ولكن من الممكن أن يبقيا في ذاكرة الناس وأن يؤثرًا في مسار الأحداث بعد ذلك بوقت طويل. وبينما يأتي قادة الصراعات في أغلب الأحيان من شرائح المجتمع الأكثر رخاءاً، يمكن أن يهيئ الفقر تربة خصبة لتجنيد "الجنود السائرين على الأقدام" الذين يشتبكون في قتال عنيف^٤.

والحروب تدمر حياة البشر وتترك ندوباً لدى من يبقون على قيد الحياة. فهي تدمر المنازل، والأصول الاقتصادية، والمحاصيل، والطرق، والمصارف، وشبكات المرافق العامة. كما تدمر عادات الثقة التي تشكل أساس معاملات الأسواق والانتماءات السياسية الواسعة النطاق. ويزيد الفقر في وقت الحرب، إلى حد كبير في الغالب. وفي أثناء الصراعات يمكن أن تؤدي العصابات والمافيا وأنشطة السوق السوداء إلى زيادة أوجه انعدام الأمن. وقد تلجأ الحكومات إلى تخفيض النفقات الاجتماعية، وقد يتباطأ النمو الاقتصادي أو حتى يتقلص. وبعد انتهاء الصراعات، تواجه البلدان نفقات هائلة لإعادة بناء أصولها وأسواقها، عادة من خلال قاعدة ضريبية مخفضة وبمساعدة أجنبية لا يمكن التنبؤ بها. كما أن الصراعات عرضة لأن تتكرر، مما يزيد من تعميق الفقر بدرجة أكبر^٥.



الإطار ٣-١ التنمية والحقوق وأمن الإنسان

يُعنى أمن الإنسان بالحد من أوجه انعدام الأمن التي تتبلى بها حياة الإنسان ، وبالتخلص منها إن أمكن. وهو يتعارض مع فكرة أمن الدولة ، التي تركز أساساً على صون سلامة الدولة وقوتها ، ومن ثم فإن ارتباطها غير مباشر فحسب بأمن البشر الذين يعيشون في الدولة.

وهذا التعارض قد يكون واضحاً بدرجة كافية، ولكن عند تحديد أمن الإنسان تحديداً وافيةً من المهم أيضاً فهم علاقة أمن الإنسان بالمفاهيم الأخرى المتمحورة حول الإنسان، من قبيل التنمية البشرية وحقوق الإنسان، وفهم اختلافه عن تلك المفاهيم. وهذه المفاهيم معروفة على نطاق واسع بدرجة معقولة ونوصرت ، بمبررات وجيهة، مدة طويلة، وترتبط أيضاً ارتباطاً مباشراً بطبيعة حياة الإنسان. ومن ثم، من الإنصاف أن نتساءل عما يمكن أن تضيفه فكرة أمن الإنسان لهذه الأفكار الراسخة.

التنمية البشرية وأمن الإنسان

إن نهج التنمية البشرية، الذي كان محبوب الحق ، عالم الاقتصاد وصاحب الرؤية (تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الواسعة) هو رائده، قد حقق الكثير لإثراء وتوسيع نطاق الأدبيات التي تتناول موضوع التنمية. فقد ساعد، خصوصاً ، على تحويل التركيز في اهتمام التنمية من تركيز مهيم على نمو أشياء جامدة من مستلزمات الراحة، من قبيل السلع التي تُنتج (والتي تنعكس في الناتج المحلي الإجمالي أو في الناتج القومي الإجمالي)، إلى نوعية وثراء حياة الإنسان، اللذين يعتمدان على عدد من التأثيرات، لا يمثل إنتاج السلع إلا واحداً فقط منها.

والتنمية البشرية معنية بإزالة المعوقات المختلفة التي تعوق أو تقيد حياة الإنسان وتحول دون ازدهارها. وقلة من هذه الاهتمامات يعبر عنها " دليل التنمية البشرية " الذي يكثر استخدامه، والذي كان بمثابة شعار نهج التنمية البشرية. ولكن نطاق ومدى ذلك المنظور كانا الدافعين إلى تغطية معلوماتية واسعة ترد في تقرير التنمية البشرية السنوي الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي منشورات أخرى ذات صلة بالموضوع تتجاوز كثيراً دلائل التنمية البشرية.

وفكرة التنمية البشرية، على عموميتها، ذات خاصية صمود قوية ، بالنظر إلى أنها تتعلق بالتقدم والتعزيز. فهي تسعى إلى غزو أرض جديدة لصالح تعزيز حياة الناس، وشديدة التفاضل بحيث تركز على ما يلزم من ضروب الدفاع حتى النهاية لتأمين ما يجب حمايته. وهنا تصبح فكرة أمن الإنسان هامة على وجه الخصوص .

وأمن الإنسان، كفكرة، يكمل تكملة ثمرة المنظور

التوسعي للتنمية البشرية بإيلائه اهتماماً مباشراً لما يسمى في بعض الأحيان " المخاطر المصاحبة للانتكاسات ". فأوجه انعدام الأمن التي تهدد بقاء الإنسان على قيد الحياة أو تهدد سلامة الحياة اليومية أو تمس بالكرامة الطبيعية للرجل والمرأة، أو تعرّض البشر لشكوك المرض والأوبئة أو تعرّض المستضعفين للفاقة المفاجئة المرتبطة بالانتكاس الاقتصادي ، تتطلب إيلاء اهتمام خاص لأخطار الحرمان المفاجئ . ويتطلب أمن الإنسان الحماية من هذه الأخطار وتمكين الناس لكي يصبحوا قادرين على مواجهة هذه المخاطر، والتغلب عليها إن أمكن.

ولا يوجد، بطبيعة الأمر، أي تعارض أساسي بين محور تركيز أمن الإنسان وفحوى نهج التنمية البشرية. بل إن الحماية والصيانة يمكن في حقيقة الأمر، من الناحية الشكلية، اعتبارهما أيضاً تعزيزين من نوع ما، لزيادة السلامة والأمن. ولكن محور التركيز والأولويات يختلفان اختلافاً كبيراً في منظور أمن الإنسان الحذر عن محور التركيز والأولويات اللذين يشاهدان عادة في الأدبيات المتفائلة نسبياً والإيجابية التوجه المتعلقة بمحور التركيز البشري لنهج التنمية (وهذا ينطبق على التنمية البشرية أيضاً)، التي تركز عادة على " النمو مع الإنصاف " وهو موضوع انتبخت عنه أدبيات كثيرة وكان مصدر إلهام لمبادرات سياساتية كثيرة. وعلى العكس من ذلك، فإن التركيز على أمن الإنسان يتطلب إيلاء اهتمام جدي لـ " الانتكاسات مع الأمن "، بالنظر إلى أن الانتكاسات قد لا يكون هناك مفر من حدوثها من حين لآخر، بفعل نوابغ عالمية أو محلية. وهذا إضافة إلى بلاء استمرار انعدام أمن أولئك الذين تتركهم عملية النمو وراءها، من قبيل العمال المشردين أو العاطلين بصفة مستمرة.

وحتى عندما عولجت مشاكل التفاوت وعدم المساواة في تقاسم ثمار النمو والتوسع، وهي مشاكل نوقشت كثيراً، معالجة ناجحة، فإن حدوث انتكاسة مفاجئة يمكن أن يجعل حياة المستضعفين حياة حرمان شديد وغير مألوف. ويوجد عدد كبير من الأدلة الاقتصادية على أنه حتى إذا تحسنت أحوال الناس سوياً مع مضي عملية التوسع الاقتصادي ، فإنهم عندما ينحدر حالهم فإنهم ينحدرون بقدر كبير من الانقسام. فقد أوضحت الأزمة الاقتصادية الآسيوية التي حدثت في السنوات ١٩٩٧-١٩٩٩، أيضاًحاً أليماً ، أن حتى تاريخ " النمو مع الإنصاف " الناجح نجاحاً شديداً (كالتاريخ الذي كان موجوداً في جمهورية كوريا، وتايلند، وبلدان أخرى كثيرة في شرق وجنوب شرق آسيا) لا يمكن أن يوفر سوى قدر طفيف للغاية من الحماية لأولئك الذين يجدون أنفسهم في مأزق عند حدوث انتكاس اقتصادي شديد فجأة .

لتحديد أهمية التحرر من أوجه انعدام الأمن الأساسية – الجديدة والقديمة منها على السواء. ومن ثم فإن الثراء الوصفي للاعتبارات التي تجعل الأمن بالغ الأهمية في حياة الإنسان يمكن أن يتألف مع قوة المطالبات الأخلاقية التي يوفرها الاعتراف بحريات معينة باعتبارها من حقوق الإنسان.

ولذا فإن حقوق الإنسان وأمن الإنسان يمكن أن يكمل كل منهما الآخر على نحو مثمر. فمن ناحية، حيث إن حقوق الإنسان يمكن اعتبارها صندوقاً عاماً يجب أن يُملأ بمطالب محددة تستند إلى دوافع مناسبة، من المهم أن يساعد أمن الإنسان على ملء جزء معين من هذا الصندوق العظيم الشأن من خلال أساليب مبررة (بإظهار أهمية التغلب على انعدام أمن الإنسان). ومن الناحية الأخرى، حيث إن أمن الإنسان كمفهوم وصفي هام يتطلب قوة أخلاقية واعترافاً سياسياً، من المفيد أن يتحقق ذلك على نحو ملائم من خلال اعتبار الحريات المرتبطة بأمن الإنسان فئة هامة من فئات حقوق الإنسان. فأمن الإنسان وحقوق الإنسان، باعتبارهما يعيدان كل البعد عن أي نوع من أنواع التنافس فيما بينهما، يمكن اعتبارهما فكرتين تكمل كل منهما الأخرى.

ومن مزايا اعتبار أمن الإنسان فئة من فئات حقوق الإنسان تلك العلاقة الارتباطية بين الحقوق، من ناحية، والواجبات المقابلة للناس الآخرين وللمؤسسات الأخرى، من الناحية الأخرى. ويمكن أن تأخذ الواجبات شكل "التزامات كاملة"، تشكل مطالب محددة على أشخاص أو وكلاء بعينهم، أو "التزامات غير كاملة"، هي المطالب العامة على أي شخص يمكن أن يقدم يد المساعدة، وإكساب منظور أمن الإنسان فعالية، من المهم بحث مسألة مَنْ على وجه الخصوص عليه التزامات معينة، والتفكير في كل هذه الالتزامات (من قبيل واجب الدولة أن تقدم دعماً أساسياً معيناً)، والتفكير أيضاً في السبب الذي يجعل الناس بوجه عام، الذين يمكنهم أن يساعدوا على الحد من أوجه انعدام الأمن في حياة الإنسان، عليهم واجب مشترك – وإن كان غير محدد بالكامل – هو واجب التفكير في ما يمكن أن يفعله. ومن ثم فإن النظر إلى أمن الإنسان في الإطار العام لحقوق الإنسان يمكن أن يحقق فوائد كثيرة لمنظور أمن الإنسان.

وختاماً، من المهم، من ناحية، أن نرى أوجه الاختلاف بين فكرة أمن الإنسان وفكرة التنمية البشرية وفكرة حقوق الإنسان، وهي أفكار متميزة، ولكن من المهم أيضاً أن نفهم السبب الذي يجعل من الممكن اعتبارها مفاهيم متكاملة. فالإثراء المتبادل يمكن أن يكون ملازماً للتمييز وللوضوح.

أمارتيا سن

والحالة الاقتصادية تصور فحسب تناقضاً عاماً بين منظوري التوسع مع الإنصاف والانتكاس مع الأمن. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أهمية الحاجة الأساسية إلى التوسع في التغطية الصحية المعتمدة لجميع البشر في العالم أهمية هائلة بحيث تقتضي الدعوة إلى تحقيق ذلك وتعزيزه، يجب التمييز بين هذه المعركة والحاجة المباشرة إلى التصدي لجائحة استشرت فجأة، ترتبط بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز أو الملاريا أو السل الذي يقاوم الأدوية. وانعدام الأمن مشكلة مختلفة – وأشد وضوحاً من بعض

النواحي – من التوسع المتفاوت. وبدون فقدان أي من الالتزامات التي تجعل التنمية البشرية هامة، علينا أيضاً أن نرقى إلى مستوى تحديات أمن الإنسان التي يواجهها العالم حالياً وسيظل يواجهها مدة طويلة.

حقوق الإنسان وأمن الإنسان

يوجد تكامل مائل بين مفهومي حقوق الإنسان وأمن الإنسان. فقليلة هي المفاهيم التي يشيع التدرع بها في المناقشات السياسية المعاصرة بنفس قدر التدرع بحقوق الإنسان. وثمة شيء جذاب جاذبية شديدة في فكرة أن كل شخص في أي مكان من العالم، بصرف النظر عن جنسيته أو موقعه، له حقوق أساسية ينبغي للآخرين أن يحترموا. وقد استُخدمت الجاذبية الأخلاقية لحقوق الإنسان لأغراض متباينة، بدءاً من مقاومة التعذيب والحبس التعسفي وانتهاءً بالمطالبة بوضع نهاية للجرع ولعاملة المرأة غير متساوية مع معاملة الرجل.

وقد تكون حقوق الإنسان أو لا تكون ذات صفة قانونية، ولكنها تأخذ شكل مطالبات قوية في مجال الأخلاقيات الاجتماعية. وكثيراً ما كانت فكرة وجود حقوق "طبيعية" أو "إنسانية" سابقة للقانون هي الدافع وراء مبادرات تشريعية، مثلما حدث في إعلان الاستقلال الخاص بالولايات المتحدة، أو في الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان في القرن الثامن عشر، أو في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في القرن العشرين. وتأكيد حقوق الإنسان وما يتصل بذلك من أنشطة الدعوة ورصد التسفات يمكن أن يكون شديد الفعالية في بعض الأحيان، من خلال تسييس الالتزامات الأخلاقية.

وتأخذ الالتزامات التي تقوم عليها حقوق الإنسان شكل المطالبة باحترام حريات أساسية معينة للبشر ومساعدتها وتعزيزها. وطابع مفهوم حقوق الإنسان، وهو طابع معياري أساساً، يترك التساؤل عن الحريات المعنية التي تعتبر جوهرية بدرجة تكفي لاعتبارها من حقوق الإنسان التي ينبغي للمجتمع أن يعترف بها ويحميها ويعززها تساؤلاً لا إجابة له. وهذا هو المجال الذي يمكن لأمن الإنسان أن يساهم فيه مساهمة كبيرة



من الطبيعي أن أمن الإنسان يربط بين عدة أنواع من الحريات – من قبيل التحرر من الفاقة والتحرر من الخوف، فضلاً عن حرية المرء في التصرف لصالحه

الملزمة قانوناً المنبثقة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
الصادر سنة ١٩٤٨.

ولذلك فإن حقوق الإنسان وأمن الإنسان يعزز كل منهما
الأخر. فأمن الإنسان يساعد على تحديد الحقوق المعرضة
للخطر في حالة بعينها. وحقوق الإنسان تساعد على الإجابة
على السؤال التالي: لماذا ينبغي تعزيز أمن الإنسان؟ وفكرة
الواجبات والالتزامات تكمل الاعتراف بأهمية أمن الإنسان
أخلاقياً وسياسياً.

الحماية والتمكين لتحقيق أمن الإنسان

من الطبيعي أن أمن الإنسان يربط بين عدة أنواع من
الحريات – من قبيل التحرر من الفاقة والتحرر من
الخوف، فضلاً عن حرية المرء في التصرف لصالحه.
ويوسع ضمان أمن الإنسان "الحريات الحقيقية التي
يتمتع بها الناس"^٨. ومن ثم، كيف يمكن أن نحمي
الحريات الأساسية التي يحتاج إليها الناس؟ وكيف
يمكن أن نعزز قدرات الناس على التصرف لصالحهم؟ إن
استراتيجيات الحماية، التي تضعها الدول والوكالات
الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص،
تحمي الناس من التهديدات. أما استراتيجيات التمكين
فهي تمكّن الناس من اكتساب القدرة على الصمود في
مواجهة الظروف الصعبة. وكلاهما لازمتان في حالات
انعدام أمن الإنسان جميعها تقريباً، وإن كان شكلهما
والتوازن بينهما سيتفاوتان تفاوتاً هائلاً.

وتتطلب حماية أمن الناس تحديد الأحداث التي يمكن
أن تترتب عليها عواقب شديدة وواسعة النطاق، والتأهب
لها. فثمة ظروف حرجة ومتفشية تعترض طريق الأنشطة
الأساسية في حياة الناس. وقد تكون المخاطر والتهديدات
مفاجئة – من قبيل الصراعات أو انهيار الاقتصادي أو
السياسي. ولكن لا توجد حاجة إلى كونها كذلك، لأن
ما يحدد التهديد لأمن الإنسان هو مدى عمقه، لا مجرد
بدئه على وجه السرعة فقط. وكثرة من التهديدات

وفكرة أمن الإنسان تتلاءم بشكل جيد مع التنمية
البشرية وحقوق الإنسان، ولكنها تضيف أيضاً شيئاً
جوهرياً (الإطار ١-٣). فأمن الإنسان والتنمية البشرية
معنيان كلاهما أساساً بحياة البشر – أي بطول العمر،
والتعليم، وفرص المشاركة. وكلاهما معنيان بالحريات
الأساسية التي يتمتع بها الناس. ولكن نظرتهم إلى
الأهداف المشتركة تختلف. فالتنمية البشرية "تتعلق
بالناس، وتتعلق بتوسيع نطاق خياراتهم لكي يحيوا حياة
يقدرونها"^٦. وهي تنطوي على خاصية تفاؤلية، بالنظر
إلى أنها تركز على توسيع فرص الناس لكي يصبح التقدم
منصفاً – أي "النمو مع الإنصاف". ويكمل أمن
الإنسان التنمية البشرية بتركيزه عمداً على "المخاطر
المصاحبة للانتكاس". فهو يعترف بالظروف التي تهدد
البقاء على قيد الحياة، وتهدد استمرار الحياة اليومية،
وتهدد كرامة الإنسان. وحتى في البلدان التي شجعت
النمو مع الإنصاف، كما هو الحال في بعض البلدان
الآسيوية، تصبح حياة الناس مهددة عندما تحدث
انتكاسات اقتصادية^٧. وقد هددت الانتكاسة التي حدثت
مؤخراً في الأرجنتين حياة الكثيرين في ذلك البلد على
نحو مماثل.

وأي مفهوم للتنمية لا مفر من أن يكون، من بعض
الأوجه، "مفهوماً تجميعياً". ولكن فيما يتعلق بانعدام الأمن،
ثمة حاجة هامة لإبقاء الفرد محوراً للاهتمام. لماذا؟ لأن أي
وحدة أكبر – جماعة إثنية أو أسرة معيشية – قد تميز ضد
أفرادها. ويصدق هذا بالذات على المرأة – داخل الأسرة
المعيشية، وفي المجتمع بوجه أعم.
ويمثل احترام حقوق الإنسان لب حماية أمن الإنسان.
ويشدد إعلان فيينا لحقوق الإنسان الصادر في سنة ١٩٩٣
على عالمية وترابط حقوق الإنسان لجميع الناس. ولا بد
من التمسك بهذه الحقوق على نحو شامل – أي التمسك
بالحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية
الاجتماعية – كما هو معلن في الاتفاقيات والبروتوكولات

لحماية الناس – وهو أول سبيل لتحقيق أمن الإنسان – لا بد من التمسك بحقوقهم وحررياتهم الأساسية

إن قدرة الناس على التصرف لصالحهم – ولصالح آخرين – هي السبيل الثاني لتحقيق أمن الإنسان

والظروف الكارثية تكون متفشية – بحيث تؤثر على أشخاص كثيرين، مرة تلو الأخرى، وبعض أسباب انعدام أمن الإنسان يوجد تضافر متعمد بينها، وبعضها يكون عن غير قصد، وهو المخاطر غير المتوقعة للانتكاسات. وبعضها، من قبيل الإبادة الجماعية أو التمييز ضد الأقليات، يعرض أمن الناس للخطر مباشرة. وبعضها الآخر تهديدات غير مباشرة: مثلما يحدث عندما يؤدي الإفراط في الاستثمار العسكري إلى قلة الاستثمار في الصحة العامة، وعندما لا يوفر المجتمع الدولي موارد كافية لحماية اللاجئين في منطقة محرومة. ولكن هذه التهديدات يجب تحديدها ووضع أولوياتها بطريقة تمكينية.

الحماية

إن أمن الإنسان وقائي عمداً. فهو يعترف بأن الناس والمجتمعات تهددهم أحداث خارجة عن نطاق سيطرتهم إلى حد كبير تهديداً بالغا، من قبيل: أزمة مالية، أو صراع عنيف، أو فاقة مزمنة، أو هجوم إرهابي، أو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو قلة الاستثمار في الرعاية الصحية، أو نقص المياه، أو التلوث النابع من أرض بعيدة.

ولحماية الناس – وهو أول سبيل لتحقيق أمن الإنسان – لا بد من التمسك بحقوقهم وحررياتهم الأساسية. ويتطلب تحقيق ذلك بذل جهود متضافرة لوضع معايير وإنشاء عمليات ومؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي، يكون عليها أن تتصدى لأوجه انعدام الأمن بطرائق منهجية وليست تليفقية، وشاملة وليست مجزأة، ووقائية وليست من قبيل رد الفعل. ويساعد أمن الإنسان على تحديد الثغرات في البنية الأساسية للحماية فضلاً عن طرائق تعزيزها أو تحسينها. ويجب أن يشارك الناس في صياغة وتنفيذ هذه الاستراتيجيات. وقد تفتقر إلى الكمال البنية الأساسية للحماية، ولكنها يمكن أن تساعد على

مواجهة التهديدات، والتخفيف من قوتها، ومساندة الناس المهتمين، وتهيئة بيئة أكثر استقراراً.

التمكين

إن قدرة الناس على التصرف لصالحهم – ولصالح آخرين – هي السبيل الثاني لتحقيق أمن الإنسان. وتعزيز تلك القدرة يميز أمن الإنسان عن أمن الدولة، وعن العمل الإنساني، بل وعن قدر كبير من العمل الإنمائي. فالتمكن مهم لأن الناس يطورون به إمكانياتهم كأفراد ومجتمعات. وتعزيز قدرات الناس على التصرف لصالحهم وسيلة أيضاً لتحقيق أمن الإنسان. فالناس المكنون يستطيعون أن يطالبوا باحترام كرامتهم عند انتهاكها. ويستطيعون إيجاد فرص جديدة للعمل والتصدي لمشاكل كثيرة ملياً. ويستطيعون تعبئة قواهم دفاعاً عن أمن آخرين – مثلاً بالإعلان المبكر عن حالات نقص الأغذية، أو بالحيلولة دون حدوث مجاعات، أو بالاحتجاج على انتهاكات الدول لحقوق الإنسان.

ودعم قدرة الناس على التصرف لصالحهم معناه توفير التعليم والمعلومات لكي يتمكنوا من تمحيص الترتيبات الاجتماعية والقيام بعمل جماعي. ومعناه بناء مجال عام يحتمل المعارضة، ويشجع القيادة المحلية، ويغرس روح المناقشة العامة. وهو مجال ينتعش في بيئة داعمة أكبر حجماً (حرية الصحافة، وحرية الحصول على المعلومات، وحرية الضمير والعقيدة، وحرية التنظيم، مع وجود انتخابات ديمقراطية وسياسات تقوم على شمول الجميع). وهو يتطلب اهتماماً مستديماً بعمليات التنمية وبأنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ، فضلاً عن الاهتمام بالنتائج. ولا ينبغي أن يكون السؤال الرئيسي فيما يتعلق بكل نشاط من أنشطة أمن الإنسان هو: ما الذي يمكن أن نفعله؟ بل ينبغي أن يكون: كيف يستفيد هذا النشاط من جهود وقدرات من يتأثرون به مباشرة؟

من ثم فإن الحماية والتمكين يعزز كل منهما الآخر.

فالناس المشمولون بالحماية يستطيعون ممارسة خيارات



الناس المشمولون بالحماية يستطيعون ممارسة خيارات كثيرة . والناس الممكنون يستطيعون تجنب بعض المخاطر والمطالبة بتحسينات في نظام الحماية

أن تتسم عمليات صنع القرار بالإنصاف وأن يكون ذلك ملموساً – أي أن تتسم بالنزاهة وبالاتساق مع دستور المؤسسة المعنية.

ومبادئ وأدوات التعددية وُضعت وأدمجت إلى حد كبير في مؤسسات كثيرة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أثناء فترة بناء المؤسسات في أعقاب الحرب العالمية الثانية، التي كانت فترة ملهمة. وقد أنشئت مؤسسات أخرى، من قبيل منظمة التجارة العالمية، بعد ذلك، ولكن هذه المؤسسات جميعها مكرسة لتعزيز الترابط السليم. ويتطلب بعض هذه المؤسسات إصلاحاً وتجديداً وتأقلاماً لكي يتصدى لتحديات اليوم. ولكن وجودها شرط لا غنى عنه لوجود عالم أفضل. ومن اللازم احترامها وتأييدها .

وتخوض الفصول التالية في دلالات نهج أمن الإنسان بالنسبة للأعمال الجارية حالياً في مجال الصراعات وفي مجال التنمية. وتستكشف الفصول ٢ و ٣ و ٤ جوانب أمن الإنسان المتعلقة بالصراعات ، وهي: الصراعات العنيفة، والناس الذين يتنقلون، وحالات ما بعد انتهاء الصراعات. أما الفصول ٥ و ٦ و ٧ فتستكشف جوانب أمن الإنسان المتعلقة بالفقر، وهي: انعدام الأمن الاقتصادي، واعتلال الصحة، وانعدام المعرفة. ويقترح كل فصل القيام بمزيد من العمل. ويقترح الفصل ٨، إذ يعود إلى مسألة كيفية تشكيل مبادرة بشأن أمن الإنسان – تلك المسألة التي تعلق على ما عداها – تدابير ملموسة.

ولقد كان لزاماً على هذا التقرير أن يختار بضعة

مواضيع لاستكشاف أمن الإنسان . ومن ثم فإن المعالجة التي ترد فيه ليست كاملة، وتومئ من طرف خفي بدلاً من أن تكون حصرية. والأمل معقود على أن يطور آخرون بعض المسائل الكثيرة التي تركت جانباً على غير رغبة منا (انظر التحقيق الخاص الذي يتناول قضايا خاصة تتعلق بأمن الإنسان في الصفحات ١٤-١٩).

كثيرة . والناس الممكنون يستطيعون تجنب بعض المخاطر والمطالبة بتحسينات في نظام الحماية.

الترابط والسيادة المتبادلة

إن هذا التقرير شاهد على أننا نعيش في عالم أكثر ترابطاً مما كان في أي وقت مضى. فقد أصبحت المجتمعات جميعها تعتمد أكثر كثيراً على أفعال أو تقصيرات الآخرين فيما يتعلق بأمن الناس فيها، بل وحتى فيما يتعلق ببقائهم على قيد الحياة. وتتجلى هذه الحقيقة في كل جانب من جوانب الحياة – بدءاً من إدامة البيئة، والتخفيف من الفقر، وانتهاءً بتجنب الصراعات. وبالنظر إلى التزاماتنا الأخلاقية تجاه الآخرين، وبالنظر إلى مصالحنا الذاتية المستتيرة، فإننا نحتاج إلى استحداث مؤسسات تتيح لنا أن نفي بمسؤولياتنا تجاه الآخرين في عالم اليوم المتسم بالترابط .

ولم يعد أمام أي دولة خيار التمسك بسيادة وطنية غير مقيدة مع التصرف بما يخدم مصالحها، وبخاصة عندما يتأثر آخرون بتصرفاتها. إذ يجب أن يكون هناك نظام مؤسسي للرقابة الخارجية ولصنع القرار تنضم إليه الدول طوعاً. لماذا؟ لأن ما من أحد يملك احتكار أن يكون على صواب (وبخاصة عند الدفاع عن المصالح الذاتية). ويؤدي التمسك بحق التصرف أحادياً إلى التضارب مع مطالبات الآخرين حتماً. ولا يسهم التصرف الأحادي في التسوية السلمية للخلافات. ويمثل إنشاء سلطة تحكيم مستقلة للنزاعات في إطار منظمة التجارة العالمية مثالا لتقدم حدث مؤخراً في تنظيم الترابط. وتجديد الالتزام بهذه التعددية أمر حاسم الأهمية لمستقبل الإنسان.

وينبغي احترام السلطة التعددية في مجال انتشار الأسلحة والصراعات المسلحة على وجه الخصوص إلى أقصى درجة ممكنة بسبب العواقب المدمرة للحرب. وإذا كان المراد أن تكون الرقابة في هذه المجالات فعالة ، فلا بد من

- Ogata, Sadako. 2001. "أمن الدولة – أمن الإنسان". محاضرات عامة للأمم المتحدة، محاضرة فريديوف نانسن التذكارية، دار الأمم المتحدة، طوكيو، ١٢ كانون الأول/ديسمبر. [www.unu.edu/hq/public-lectures/ogata.pdf].
- ٢٠٠٢. "من أمن الدولة إلى أمن الإنسان". محاضرة أوغدن، جامعة براون، بروفيانس، رود آيلاند. ٢٦ أيار/مايو.
- Sen, Amartya. 1999. التنمية كحرية. نيويورك: مطبعة أنكور.
- ٢٠٠٢. "انعدام المساواة على الصعيد العالمي والصراعات المستمرة". بحث قدم في مؤتمر جوائز نوبل، أوسلو.
- Sen, Amartya, and Jean Drèze. 2002. الهند: التنمية والمشاركة. نيودلهي: مطبعة جامعة أكسفورد.
- Stewart, Frances, and Valpy FitzGerald. 2001. وتحلف التنمية. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
- UNDP (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). سنوات شتى. تقرير التنمية البشرية. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.
- WHO (منظمة الصحة العالمية). ٢٠٠١. تقرير الصحة في العالم. جنيف.

الحواشي

- ١- Annan 2000.
- ٢- يستند هذا الجزء إلى Ogata ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ فضلاً عن مواد مرجعية للجنة.
- ٣- منظمة الصحة العالمية ٢٠٠١.
- ٤- Sen 2002.
- ٥- Stewart and FitzGerald 2001.
- ٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٢، ص ١٣.
- ٧- كانت تأثيرات الأزمات المالية على حياة الناس في جنوب شرق آسيا هي على وجه التحديد التي أدت إلى تأكيد كيزو أوبوتشي رئيس وزراء اليابان الراحل أهمية أمن الإنسان كسبيل للتصدي للتهديدات التي تؤثر في بقاء الناس على قيد الحياة وفي سبل عيشهم وكرامتهم تصدياً شاملاً.
- ٨- Sen 1999، الفصل ١٠.

المراجع

- Annan, Kofi. 2000. "الأمين العام يحيى حلقة العمل الدولية بشأن أمن الإنسان في منغوليا". دورة استغرقت يومين في أولان باتار، ٨-١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠. النشرة الصحفية [www.un.org/News/Press/SG/SM/7382/docs/2000/20000508.sgsms7382.doc.html].



تحقيق خاص: قضايا خاصة تتعلق بأمن الإنسان

الجوع

إن ما يصل إلى ٨٠٠ مليون شخص في العالم النامي و ٢٤ مليون شخص على الأقل في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية لا يحصلون على ما يكفي من الغذاء^١. وهؤلاء الناس يعانون يومياً من الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي حتى وإن كانت الإمدادات الغذائية كافية في معظمها على الصعيد الوطني. فالمشكلة هي عدم وجود الحق في الحصول على الغذاء وعدم وجود الحق في الحصول على إمدادات غذائية كافية^٢.

وتحسين التغذية يزيد من القدرة على الكسب والإنتاج، ويتيح الدخل المكتسب إمكانية شراء الأغذية. والقدرة على الحصول على ما يكفي من الغذاء تؤثر في قدرة الناس على المشاركة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلى انتشار أنفسهم من وهدة الفقر المزمن.

وتتأثر قدرة الناس على الحصول على الغذاء بعدد من العوامل من بينها عدم الإنصاف في توزيع الأغذية، والتدهور البيئي، والكوارث الطبيعية، والصراعات. وقد أدى تدهور الأراضي في بعض المناطق إلى الإضرار بإنتاجية الأراضي إلى حد شديد. ففي سنة ١٩٧٧ لم يتمكن ٥٧ مليون شخص من إنتاج ما يكفي من الغذاء لإعالة أنفسهم وذلك نتيجة لتدهور الأراضي. وبحلول سنة ١٩٨٤، كان هذا الرقم قد ارتفع إلى ١٣٥ مليوناً^٣. كما أن الكوارث الطبيعية من قبيل حالات الجفاف يمكن أن تكون لها تأثيرات متعددة ورهيبة على الناس. فقد أدت حالات الجفاف في القرن الأفريقي في السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن العشرين إلى مجاعات وحروب أهلية في منطقة كانت أصلاً تعاني من انعدام الأمن الغذائي فيها. ولقد أبرزت المجاعة التي حدثت في إثيوبيا في الثمانينات أهمية وجود التزام سياسي بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي، والحاجة إلى نظم للإنذار المبكر وللرصد فيما يتعلق بسوء التغذية وتوافر الأغذية^٤.

كما أن الحروب والصراعات يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الغذائي، فضلاً عن أنها تؤدي إلى

خسائر في الدخل وإلى قلة أو انعدام إمكانية الحصول على الغذاء بالنسبة لأشخاص كثيرين، مع كون أشد الأسر المعيشية فقراً هي التي تتأثر بذلك أشد تأثر. وثمة بُعد جديد من أبعاد انعدام الأمن الغذائي في حالات الصراعات هو استخدام الجوع كسلاح واستخدام انعدام الأمن الغذائي كتهديد مستمر^٥. ولاجئو العالم ومشردوه داخلياً البالغ عددهم ٣٥ مليوناً هم من بين أولئك الذين يتعرضون للجوع بسبب الصراعات.

فالإمدادات الغذائية يُستولى عليها ويمنع الناس من الحصول عليها؛ وتختطف المعونة الغذائية؛ وتُتلف وتدمر المحاصيل والإمدادات المائية والثروة الحيوانية والأراضي، وغالباً ما تُجرّد الأسر المعيشية والعائلات من ممتلكاتها. وفي بعض المناطق أدت الصراعات إلى انعدام الأمن الغذائي للناس وأثرت في إمكانية حصولهم على ما يكفي من الغذاء فضلاً عن تأثيرها في قدرتهم على أن يحيوا حياة صحية ومنتجة، وذلك في بعض المناطق التي كان الغذاء سيصبح متوافراً فيها لولا ذلك. ويُقال إن العنف الذي اندلع في جنوب السودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ ترك نحو ٢,٦ مليون شخص في حاجة إلى مساعدة غذائية عاجلة^٦.

ويؤدي انعدام الأمن الغذائي والجوع إلى تقويض كرامة الإنسان ورفاهه. وقدرة أي بلد على أن ينتج ويشترى ما يكفي من الأغذية لشعبه تجنباً للجوع وسوء التغذية أمر حاسم الأهمية لأمن الإنسان. والسؤال الذي يثور عند معالجة قضايا انعدام الأمن الغذائي ونتائجه لا يقتصر فحسب على كيفية الحفاظ على إمدادات كافية قطرياً بل يشمل أيضاً كيفية جعل الإمدادات الغذائية الكافية التي تكون متوافرة بالفعل في متناول من هم في أشد الحاجة إليها. وبالنظر إلى وضع أناس كثيرين التغذوي الحرج، فإن ما يلزم على وجه الاستعجال هو تدخل مباشر وفوري فضلاً عن السياسات الإنمائية الأطول أجلاً.

ويقضي الأمن الغذائي لكفالة بقاء الناس على قيد الحياة وجود تركيز مزدوج على الاستراتيجيات العملية على المدى القريب لتوجيه نقل الأغذية إلى من يكون

بمساعدة الحكومات عنها. وهذا يفرض ضغوطاً كبيرة على العلاقات:

- داخل البلدان وبينها.
- بين سكان الريف وسكان الحضر.
- بين المصالح المتعلقة بمناجم الأنهار ومصباتها، مما يؤثر على بقاء الناس على قيد الحياة وعلى سبل عيشهم.
- بين المستخدمين الزراعيين والصناعيين وفي المنازل.
- بين احتياجات الإنسان ومتطلبات أن تكون البيئة صحية^{١٠}.

وشحة المياه لا تتعلق بالكمية فحسب بل تتعلق أيضاً بالتنوع. فنحو ٩٠٪ من مياه المجاري و ٧٠٪ من المياه الصناعية في البلدان النامية لا تُعالج، بحيث تؤدي في الغالب إلى تلويث إمدادات المياه العذبة الشحيحة أصلاً^{١١}. ويوجد استنزاف وتلويث شديدين لأكثر من نصف أنهار العالم الرئيسية نتيجة للمجاري، وتفرغ المواد الكيماوية، وتسرب النفط، والسيخ من المناجم والسيخ الزراعي، وغير ذلك من الملوثات^{١٢}. ومجرد الاستحمام في كثير من البلدان النامية قد يسبب للإنسان بؤساً يُعرض حياته للخطر. إذ يقدر أن الاغتسال في مياه ملوثة، مثلاً، يسبب نحو ٢٥٠ مليون حالة التهاب معوي والتهاب في الجهاز التنفسي العلوي كل سنة^{١٣}. والأطفال عرضة على وجه الخصوص للإصابة بهذه الحالات، ويموت ٤٠٠٠ طفل يومياً نتيجة لأمراض كان يمكن الحيلولة دون الإصابة بها عن طريق توفير مياه نقية وصرف صحي جيد^{١٤}.

إلا أن معظم المياه العذبة لا تستخدم في الشرب أو في أغراض الصرف الصحي. ويستخدم أكثر من ٧٠٪ من المياه العذبة في أغراض الزراعة، حيث يُزرع الآن ٤٠٪ من كل الأغذية في أرض مروية^{١٥}. كما أن النمو الهائل الذي حدث في الري - حيث زادت المياه التي تستخدم في أغراض الري بنسبة ٦٠٪ منذ سنة ١٩٦٠ - أدى إلى زيادة الإنتاجية الغذائية^{١٦}، ولكن سوء الإدارة ونظم الري أدت إلى تملح زهاء ٢٠٪ من الأراضي المروية^{١٧}. فالأساليب السيئة تؤدي إلى فقدان قدر كبير من المياه بفعل التبخر، وغالباً ما ترتد تلك المياه إلى المياه الموجودة تحت سطح الأرض ملوثة بمبيدات الآفات وبالنفائات، مما ينطوي على تأثيرات ضارة للإنسان.

وضعهم التغذوي حرجاً لتحسين أمنهم الغذائي، والمبادرات الأطول أجلاً لبناء القدرات التي يمكن أن تحسن تدريجياً استمرار الإنتاج واستمرار إمكانية الحصول على الغذاء. وينبغي أن ينصب التركيز على إيجاد وإبقاء سبل الحصول على الغذاء، وتعزيز أحيية الحصول على الغذاء، ونقل الأغذية إلى من يعيشون في حالة انعدام أمن غذائي حرجة أو متفشية. وفي عالم يتزايد تجزؤه، ومع استمرار الصراعات والفقر، أصبح من الأهم الآن أكثر من أي وقت مضى ضمان إدارة البرامج الغذائية والمساعدات الإنمائية بطرائق لا تؤدي إلى إشعال مزيد من الصراعات، بل تشجع بالأحرى إجراء مفاوضات سلام ووضع نهاية للقتال.

المياه

بدون المياه يستحيل البقاء على قيد الحياة، سواء كان بقاء الإنسان أو غيره. ويوجد تفاوت في توزيع الإمدادات القليلة نسبياً من المياه العذبة الموجودة على كوكبنا بشكل يسهل الحصول عليه. إذ يفتقر واحد بين كل خمسة أشخاص إلى إمكانية الحصول على مياه مأمونة^{١٨}، ويفتقر ما يقرب من نصف سكان العالم إلى الصرف الصحي اللائق. ويموت أكثر من ١,٧ مليون شخص كل سنة نتيجة لأمراض مرتبطة بسوء إمدادات المياه والصرف الصحي^{١٩}. ويعيش واحد بين كل ثلاثة أشخاص في بلدان تعاني حرماناً معتدلاً أو شديداً من المياه^{٢٠}. وشحة المياه الناجمة عن ذلك لها تأثيرات كبيرة على جوانب كثيرة من جوانب صحة الإنسان، والزراعة، وتنوع الأنواع. ومن الحتمي في حالات شحة المياه أن تكون المرأة الفقيرة هي التي تتحمل عبء حمل المياه مسافات طويلة إلى منزلها.

وينصب القلق المتزايد بشأن توافر المياه واستخدامها على قضايا إمكانية الحصول على المياه، والإنصاف في توزيعها، وتزايد الاحتياجات إلى المياه. وتفرض تلبية هذه الاحتياجات إلى المياه - وبخاصة في الاقتصادات النامية - خيارات صعبة على الحكومات. وينطوي عدم الاستجابة لذلك على تكاليف بشرية، فضلاً عن أنه ينطوي على مخاطر اقتصادية وسياسية كبيرة. وانعدام الأمن الغذائي، وانقطاع الكهرباء، وتوقف إمدادات المياه، هي من بين قضايا الخدمات العامة الحساسة التي تسارع المجتمعات



وقد تؤدي أيضاً شحة المياه إلى تصعيد التوترات بين الأمم. ومع أن آخر حرب عالمية بشأن المياه قد حدثت قبل ٤٥٠٠ سنة، فإن السابقة التاريخية قد لا تكون مرشداً مطلقاً في حالة شحة المياه. فقد زاد استهلاك المياه بمقدار ستة أمثال في القرن الأخير، بما يتجاوز ضعف معدل النمو السكاني^{١٨}. وفي غضون عقدين فقط، قد يعيش أكثر من ٥ بلايين شخص في دول تعاني من أزمة مياه^{١٩}. وعلاوة على ذلك، فإن ٤٠٪ من مناطق العالم يخدمها واحد أو أكثر من أحواض الأنهار الدولية البالغ مجموعها ٢٦١ حوضاً. ومع أن معظم التفاعلات الدولية بشأن الأحواض المتقاسمة كانت تعاونية، توجد توترات في مناطق كثيرة^{٢٠}. فعلى سبيل المثال، أدت مشاريع السودود الضخمة التي تنوي تركيا تنفيذها في حوض نهري دجلة والفرات إلى تأزيم علاقاتها مع جيرانها الذين تجري مياه النهرين فيهم^{٢١}.

ومع ذلك لا يمكن السماح لشحة المياه بأن تحصر الناس والمناطق والدول في صراع تنافسي شرس. ولا يتمثل التحدي في تعبئة القوى للتنافس على المياه بل يتمثل في التعاون للتوفيق بين الاحتياجات المتعارضة. ولذلك فإن إدارة موارد المياه عنصر هام في الجهود الرامية إلى بناء مجتمع عادل اجتماعياً وبيئياً. ولقد أعلنت الأمم المتحدة، إقراراً منها بالتهديد العالمي الذي تمثله شحة المياه، اعتبار سنة ٢٠٠٢ السنة الدولية للمياه العذبة ودعت، من خلال غاياتها الإنمائية للألفية، إلى خفض نسبة من لا يحصلون بصفة مستمرة على مياه شرب مأمونة بمقدار النصف بحلول سنة ٢٠٢٥. وفي غضون بضعة عقود، سيحتاج سكان العالم، الذين تتزايد أعدادهم، إلى كميات من المياه أكبر بنسبة ٢٠٪ مما يحتاجون إليه حالياً. ويجب أن تتناول أي رؤية شاملة لأمن الإنسان هذا المورد الحيوي الشحيح، ذا الأهمية الأساسية لبقائنا نفسه على قيد الحياة.

السكان

من المتوقع أن يزيد عدد سكان العالم من ٦,٢ بلايين نسمة في سنة ٢٠٠٠ إلى ٨,٩ بلايين نسمة بحلول سنة ٢٠٥٠، أي بمعدل زيادة قدره ٧٧ مليوناً كل سنة^{٢٢}. ولكن النبا السار هو أن هذه الزيادة المتوقعة أقل كثيراً مما كان مقدراً سابقاً - فهي أقل بنحو ٠,٤ بليون - بسبب

التدنيات المتوقعة في معدلات الخصوبة. ولكن النبا غير السار هو أن عدد الوفيات المتوقعة سيكون أعلى كثيراً بسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وستتعرض تركيبة السكان لتغيرات هامة في المستقبل. فنصف الزيادة المتوقعة في عدد سكان العالم ستكون مركزة في ثمانية بلدان هي: الهند وباكستان ونيجيريا والولايات المتحدة والصين وبنغلاديش وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيستمر وجود فروق كبيرة في طول العمر، مع وجود أقل متوسط للعمر المتوقع عند الولادة في البلدان النامية. ومن المتوقع أن يرتفع عمر الناس الوسيط بما يتراوح بين ١٠ سنوات و ٣٧ سنة بحلول سنة ٢٠٥٠. وسيكون العمر الوسيط في ١٧ بلداً من البلدان المتقدمة النمو ٥٠ سنة أو أكثر في سنة ٢٠٥٠، بينما سيكون في كثير من البلدان النامية ٢٣ سنة. وتتوقع شعبة السكان بالأمم المتحدة أن معدلات الخصوبة في ثلاثة أو أربعة بلدان من البلدان النامية من المرجح أن تنخفض في مرحلة ما في أثناء القرن الحادي والعشرين إلى أقل من ٢,١ طفل لكل امرأة، وهو المعدل اللازم لكفالة إحلال السكان على المدى الطويل. وبناء على ذلك، من المتوقع أن يزيد عدد البالغين من العمر ٦٠ سنة أو أكثر زيادة ثلاثية، من ٦٠٦ ملايين في سنة ٢٠٠٠ إلى حوالي ١,٩ بليون في سنة ٢٠٥٠. ومع أن الجدل بشأن شيوخة السكان ركزت أساساً على البلدان المتقدمة النمو، من المتوقع أن يرتفع عدد السكان المسنين في البلدان النامية من ٨٪ في سنة ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢٠٪ في سنة ٢٠٥٠. وهذه التغيرات في تركيبة السكان ستكون لها تأثيرات كبيرة على أمن الإنسان. وسوف تؤثر على قدرة الناس على انتشال أنفسهم من وهدة الفقر ومواجهة الأزمات، وبخاصة بالنسبة للأسر المعيشية التي يوجد لديها عدد كبير من المعالين صغار السن، كما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي البلدان المتقدمة النمو، تؤدي شيوخة السكان إلى ضغوط على نظم توفير الرعاية الصحية ونظم التقاعد. وفي البلدان النامية، تؤثر أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تأثيراً مدمراً على أكثر قطاعات السكان إنتاجاً، مما يؤدي إلى حدوث تغيرات عميقة في تكوين الأسرة المعيشية. إذ تُفقد سنوات من الاستثمار في التعليم وفي التدريب على المهارات، ويتزايد عدد اليتامى والأسر المعيشية التي تعيلها نساء.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا يعيش ٧٥٪ من الفقراء في مناطق ريفية^{٢٤}. ومعظمهم يعتمدون اعتماداً شديداً على الأراضي المشاع للحصول على ضروريات من قبيل الخشب كوقود ومن قبيل العلف. فعلى سبيل المثال، يحصل الفقراء في بعض ولايات الهند على نسبة تتراوح بين ٦٦٪ و ٨٤٪ من العلف لحيواناتهم من الأراضي المشاع^{٢٥}. وعندما تتدهور هذه الموارد يكون تأثير ذلك مباشراً وفورياً؛ إذ تضطر الأسر الفقيرة إلى الانتقال إلى أراضٍ حدية بدرجة متزايدة؛ وينخفض دخل الأسرة المعيشية مع نضوب المنتجات الحرجية غير الخشبية. ومن الممكن أن يلقي استهلاك الوقود الأحفوري بلا ضابط غلالة خانقة من التلوث فوق المدن. وسواء كان التلوث الناجم عن حرق الوقود الأحفوري منبعثاً من المداخن أو من مواسير عادم السيارات أو من الطهي أو التدفئة فإنه يسبب مشاكل صحية ويؤدي إلى الوفاة السابقة لأوانها على نطاق هائل. ففي البلدان النامية، مثلاً، يقدر أن ١,٩ مليون شخص يموتون سنوياً نتيجة لتعرضهم لتركيزات عالية من جسيمات دقيقة في الهواء داخل المنازل في المناطق الريفية. ويموت نحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص كل سنة من جراء تأثيرات التعرض الخارجي لهذه الجسيمات ولثاني أكسيد الكبريت^{٢٦}. وهذه التأثيرات تبرز المخاطر التي يتعرض لها الناس بسبب استخدام أنواع الوقود الأحفوري استخداماً مفرطاً وغير سليم، كما يبرز الحاجة إلى توفير بدائل أكفأ وأكثر استدامة وأماناً يتيسر للفقراء الحصول عليها. ومن بين أكثر المشاكل البيئية استعصاءً على الحل وأكثرها فداحة من حيث التكلفة تدهور الأراضي، بما في ذلك تملحها بسبب نظم الري سيئة التخطيط، والتحات الناجم عن إزالة الغابات وعن الزراعة، وملوثات المعادن الثقيلة وغيرها من الملوثات الناجمة عن السبخ الصناعي. فالتلوث وتدهور الأراضي لهما تأثيرات صحية واسعة النطاق علاوة على إضرارهما بقدرة الناس على زراعة الأغذية^{٢٧}. وقد يؤدي أيضاً زحف التصحر إلى تقويض قدرة مجتمع ريفي تقليدي على أن يكفي نفسه ذاتياً. وعلاوة على ذلك، فإن أكثر من ٧٠٪ من أرصدة العالم السمكية الهامة تجارياً يقال إنها إما قد استنزفت بالكامل أو تُستغل استغلالاً مفرطاً أو يجري استنزافها أو تتجدد ببطء^{٢٨}.

ويقع معظم العبء على المرأة، مما يؤدي إلى زيادة تآكل الإحساس بالأمان والكرامة.

ومن اللازم أن تؤخذ في الاعتبار هذه التحولات الأطول أجلاً في تركيبة السكان عند وضع استراتيجيات بشأن أمن الإنسان^{٢٩}. فمع تقدم السكان في العمر، تلزم زيادة الاهتمام باستراتيجيات الحماية والتمكين التي تعود بالفائدة على السكان المسنين. وستكون لذلك دلالات كبرى فيما يتعلق باستراتيجيات الصحة والتعليم، وفيما يتعلق بالموارد اللازمة لإقامة شبكة سلامة اجتماعية تمثل حداً أدنى. وسيكون إبقاء أكثر قطاعات المجتمع إنتاجاً موفورة الصحة هو أحد أكبر التحديات.

البيئة

”لا يوجد في أفريقيا أمن غذائي، نتيجة لانعدام الاستقرار الإيكولوجي أو نتيجة لانعدام الأمن الإيكولوجي. ومن أسباب انعدام أمن الإنسان الجزرية التدهور الإيكولوجي أو تدهور الموارد.... وبدون الاستقرار الإيكولوجي لا يمكن أن يكون لدينا أمن غذائي. ونحن بحاجة إلى تشجيع إدارة الموارد الطبيعية إدارة مجتمعية... لمعالجة هذه المشكلة.“
- مشارك سوداني في جلسة استماع عامة عقدتها لجنة أمن الإنسان في جوهانسبرغ في آب/أغسطس ٢٠٠٢.

والعلاقة بين أمن الإنسان والبيئة تتبدى بأقصى درجة من درجات الوضوح في مجالات اعتماد الإنسان على إمكانية حصوله على الموارد الطبيعية. فالموارد البيئية تشكل جانباً حيوياً من جوانب سبل عيش كثيرين من الناس. وعندما تصبح هذه الموارد مهددة بسبب التغيير البيئي، يصبح أمن الإنسان مهدداً أيضاً. وهذه العلاقة تجد تعبيراً عنها في تشجيع التنمية المستدامة. والتوازن الدقيق بين أمن الإنسان والبيئة يمثل محور التنمية المستدامة.

وبالنسبة لمن يعيشون في المناطق الريفية، وكثيرون بينهم هم أشد الناس فقراً، يرتبط الأمن الاقتصادي وأمن الأسرة المعيشية ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الطبيعية. فالعائلات تعتمد على الغابات للحصول على الوقود، وتعتمد على الزراعة الكافية للحصول على الغذاء. وبقاء الغلاف الحيوي له تأثير حاسم على بقاء الإنسان على قيد الحياة.



ومجرد تنوع الأزمات البيئية واتساع نطاقها لهما تأثير دائم على أمن الإنسان على مدى أجيال وعلى مدى الزمن. فالضغط على نظم كوكب الأرض الإيكولوجية وتأثيراتها على أمن الإنسان متعددة وشديدة. وتسهم أيضاً الانبعاثات من استهلاك أنواع الوقود الأحفوري إسهاماً مباشراً في تراكم غازات الاحتباس الحراري التي تغلف كوكبنا وتهدد بحدوث تغير مناخي واسع النطاق. وقد يكون لوجود سحابة ضخمة من السخام والأحماض وغيرها من الجسيمات الدقيقة فوق آسيا تأثير كبير على مناخ غربي آسيا بتغييره نمط الرياح الموسمية، بحيث تسبب حالات جفاف في بعض المناطق وتسبب فيضانات في مناطق أخرى^{٢٩}. ولهذا التأثيرات البيئية أثر هائل، وبخاصة على الفقراء وعلى أمنهم الغذائي، بحيث تسهم في الجوع والمجاعة.

ويتزايد إدراك الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة للعلاقة بين الاستقرار الإيكولوجي وأمن الإنسان. وقد عبأ المجتمع المدني جهوده بقوة لتشجيع التنمية المستدامة وزيادة الوعي بأهميتها. إلا أن الحكومات تركز اهتمامها على تحسين إدارة البيئة. ولم تتخذ سوى إجراءات ملموسة قليلة على المستوى المحلي لكفالة مشاركة المجتمعات المتأثرة والناس المتأثرين في هذه الإدارة. ولكن كانت هناك بعض الاستثناءات المشجعة مؤخراً. فقد سعت الاستراتيجيات التي وضعتها بوركينا فاسو وموزامبيق ونيكاراغوا إلى أن تتيح للفقراء وللمجتمعات المحلية مزيداً من سبل الحصول على الموارد الطبيعية ومزيداً من السيطرة على تلك الموارد^{٣٠}. والعلاقات الجوهرية بين البيئة وبقاء الإنسان على قيد الحياة تتطلب مزيداً من الالتزام بالتنظيم الفعال للموارد الطبيعية، وبإدارتها، وباستخدامها على نحو مستدام. ومن الحيوي لتحقيق ذلك ضرورة ربط خطط تحسين إدارة البيئة والتنمية المستدامة ربطاً صريحاً باتقاء الكوارث والتأهب لها.

المراجع

Blyberg A., and D.J. Ravindran, eds. 2000. *A Circle of Rights. Economic, Social and Cultural Rights Activism: A Training Resource*. International Human Rights Internship Program/Asian Forum for Human Rights and Development

الحواشي

١- منظمة الأغذية والزراعة ١٩٩٩ب والأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠١.
٢- Sen 1981. انظر أيضاً Drèze and Sen 1989, Eide
1995 and Blyberg and Ravindran 2000، ص ٢٢٢.

- ٣- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٩٩٢.
- ٤- Messer, Cohen and Marchione 2002.
- ٥- Messer 1996.
- ٦- منظمة الأغذية والزراعة ١٩٩٩.
- ٧- منظمة الصحة العالمية ٢٠٠٢، ص ٦٨.
- ٨- منظمة الصحة العالمية ٢٠٠٢، ص ٦٨.
- ٩- لجنة التنمية المستدامة ١٩٩٧.
- ١٠- اللجنة العالمية المعنية بالسود ٢٠٠٢، ص ٢٩.
- ١١- الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام.
- ١٢- اللجنة العالمية للمياه ١٩٩٩.
- ١٣- GESAMP 2001.
- ١٤- منظمة الصحة العالمية ٢٠٠٢، ص ٦٨.
- ١٥- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٢، ص ١٥١.
- ١٦- الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام.
- ١٧- منظمة الأغذية والزراعة. [www.fao.org/ag/AGL/] [agl/spush/intro.htm].
- ١٨- الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام.
- ١٩- لجنة التنمية المستدامة ١٩٩٧.
- ٢٠- برنامج تقدير المياه في العالم. [www.unesco.org/] [water/wwap/targets/facts_and_figures.pdf].
- ٢١- Jacques 2000.
- ٢٢- شعبة السكان بالأمم المتحدة ٢٠٠٣.
- ٢٣- Raymond 2003.
- ٢٤- Pinstrup-Andersen and Padya-Lorch 2001، ص ١٠٩.
- ٢٥- Jodha 1986.
- ٢٦- منظمة الصحة العالمية ١٩٩٩.
- ٢٧- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٩٩٢.
- ٢٨- منظمة الأغذية والزراعة ١٩٩٩.
- ٢٩- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٢.
- ٣٠- ماركوس و ويلكنسون ٢٠٠٢.

Messer, Ellen, Marc J. Cohen and Thomas Marchione. 2002 "ECSP Report." Issue 7. Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, D.C.

Pinstrup-Andersen, Per, and Rajul Padya-Lorch, eds. 2001. *The Unfinished Agenda: Perspectives on Overcoming Hunger, Poverty and Environmental Degradation*. واشنطن، العاصمة، المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية.

Raymond, Susan. 2003. "Foreign Assistance in an Aging World." *Foreign Affairs* March/April: 91-105

Sen, Amartya. 1981. الفقر والجوع: مقالة عن الاستحقاق والحرمان. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد. UNEP (برنامج الأمم المتحدة للبيئة). 1992. *Global Environmental Outlook 2*. نيويورك. ———. 2002. *Global Environmental Outlook 3*. نيويورك.

الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام "المياه: مسألة حياة وموت". صحيفة حقائق. [www.un.org/events/water/factsheet.pdf]

الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. 2001. تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم 2001. نيويورك.

شعبة السكان بالأمم المتحدة. 2003. التوقعات فيما يتعلق بسكان العالم: تنقيح عام 2002. ESA/P/WP.180. نيويورك.

WHO (منظمة الصحة العالمية). 1999. مبادئ توجيهية بشأن نوعية الهواء. جنيف. ———. 2002. تقرير عن الصحة في العالم. 2002. جنيف.

اللجنة العالمية المعنية بالسود. 2002. *السود والتنمية: إطار جديد لصنع القرار*. لندن: منشورات إيرثسكان. اللجنة العالمية للمياه. 1999. *أنهار العالم في أزمة - بعضها يجف والبعض الآخر يمكن أن يموت*. [www.worldwatercouncil.org/Vision/]

برنامج تقدير المياه في العالم. "التحديات"، و"الحقائق والأرقام". [www.unesco.org/water/wwap/targets/facts_and_figures.pdf]

CSD (لجنة التنمية المستدامة). 1997. تقييم شامل لإمدادات المياه العذبة في العالم. تقرير الأمين العام.

Drèze, Jean, and Amartya Sen. 1989. *Hunger and Public Action*. Oxford: Clarendon Press

Eide, A. 1995. "The Right to an Adequate Standard of Living Including the Right to Food." In A. Eide, C. Krause and A. Rosas, eds., *Economic, Social and Cultural Rights. A Textbook*. Dordrecht: Marthinus Nijhoff

FAO (منظمة الأغذية والزراعة). "Global Network on Integrated Soil Management for Sustainable Use of Salt-affected Soils." [www.fao.org/ag/AGL/agll/spush/intro.htm]

———. 1999. "تقييم لحالة الأمن الغذائي في العالم." تقرير لجنة الأمن الغذائي: 2/99. أعد من أجل الدورة الخامسة والعشرين للجنة الأمن الغذائي العالمية. روما، 31 أيار/مايو - 2 حزيران/يونيه [www.fao.org]

———. 1999. *State of Food Insecurity in the World 1999*. GESAMP (فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية). 2001. *Protecting the Oceans from Land-Based Activities: Land-based Sources and Activities Affecting the Quality and Uses of the Marine, Coastal and Associated Freshwater Environment*. تقارير ودراسات الفريق 71. [http://gesamp.imo.org/no71/index.htm]

Jacques, Leslie. 2000. "Running Dry: Water Scarcity." *Harpers Magazine* July 1, 37

Jodha, N.S. 1986. "Common Property Resources and Rural Poor in Dry Regions of India." *Economic and Political Weekly* 21(27): 1169-81

Marcus, Rachel, and John Wilkinson. 2002. "Whose Poverty Matters? Vulnerability, Social Protection and PRSPs." Working Paper 1. CHIP, London

Messer, Ellen. 1996. "Food Wars: Hunger as a Weapon in 1994." In Ellen Messer and Peter Uvin, eds., *The Hunger Report: 1995*. Amsterdam: Gordon and Breach